مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الهجرة غير الشرعية في الجزائر

– قراءة في إحصائيات الظاهرة والجوانب الأمنية –

Illegal immigration in Algeria
- Read the statistics of the phenomenon and the security aspects -

شكري عبد الله [1]*، بن زينة كريمة [2]

[1] جامعة البليدة 2 ، (الجزائر)، chokriabdellah88@gmail.com

[2] جامعة البليدة 2 ،(الجزائر)، benkarima29@gmail.com

تاريخ ارسال المقال:2022/09/06	تاريخ القبول: 2022/10/15	تاريخ النشر: 2022/12/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى السبل التي يلجأ إليها الفرد، وذلك بالهروب من مجتمعه اتجاه مجتمع آخر، وبطريقة غير قانونية، وذلك من أجل تحقيق آماله وطموحاتهم كذلك والبحث عن حياة أفضل. وقد ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من العوامل والأسباب والمتمثلة في الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية قصد البحث عن الأمن والسلام والاستقرار.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى لم يسلم من ويلات هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل عائقا أمام الحياة الاجتماعية. وبفعل التغيرات والتحولات الاجتماعية السريعة، أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعرف أشكالا عديدة ومتنوعة.

وعلى هذا الأساس بات علينا لزاما الوقوف على هذه الظاهرة وذلك من خلال استنطاق الإحصائيات والأرقام المقدمة، وكذلك الوقوف على الجوانب الأمنية للظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ؛ الهجرة غير الشرعية ؛ الحرقة ؛ الشباب الجزائري .

Abstract :

Illegal immigration is one of the ways in which individual, escape from society towards the society, and illegally, in order to achieve their hopes and aspirations as well as search for a better life. And may be associated with the phenomenon of illegal immigration to a variety of factors and causes of poverty, unemployment and a low standard of living, in addition to the political and security situation meant searching for security, peace and stability.

Algerian society as any other communities has not been spared the scourge of this phenomenon which has become an obstacle to social life. With rapid social changes and transformations, the illegal immigration phenomenon know many and varied forms.

On this basis we must stand pat on this phenomenon and that interrogation of statistics and figures, as well as stand on security aspects of the phenomenon.

Keywords: immigration; illegal immigration; Harga; Algerian youth.

مقدّمة:

عرفت الهجرة منذ الأمد القديم، فقد كانت الهجرة في القديم بسبب ظرف معينة كالكوارث الطبيعية مثلا (الزلازل، البراكين، الفيضانات الجفاف والقحط ، الأوبئة والأمراض...)، أو بسبب الحروب وغيرها، وكل ذلك قصد البحث عن مكان للعيش فيه بأمان واستقرار واطمئنان.

لكن بفعل التغيرات والتحولات الاجتماعية الحاصلة على كافة المجتمعات أصبحت هذه الظاهرة (الهجرة) تعرف أشكالا وأنواعا متعددة ومتنوعة فمنها الداخلي ومنها الخارجي، ومنها الشرعي ومنها غير الشرعي وهذا ما نسميه بظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي الانتقال من مكان إلى آخر بطريقة سرية وغير قانونية، من أجل البحث عن حياة كريمة في مكان آخر يحظى بامتيازات اجتماعية واقتصادية أفضل من مجتمعة الأصلي.

وعليه فالهجرة غير الشرعية تعد من بين الظواهر الاجتماعية المنافية لمجموعة القوانين والقواعد التي نص عليها المجتمع، وعن ما هو متعارف عليه. وقد تعود ظاهرة الهجرة غيرا لشرعية لمجموعة من العوامل والأسباب والتي يمكن حصرها في تدني الظروف ، والزيادة في عدد السكان، وكذلك سوء توزيع الدخل مما ينتج عنه ارتفاعا في معدلات البطالة بين شريحة الشباب، وندرة وقلة فرص العمل الذي يحقق آمالهم وطموحاتهم المستقبلية.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى يشهد ارتفاعا محسوسا وملحوظا في معدلات الهجرة غير الشرعية، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات المقدمة حول الظاهرة، وهذا ما لمسناه مباشرة بعد فترة العشرية السوداء (الإرهاب)، حيث أعطت هذه الأخيرة (العشرية السوداء) منحى آخر للظاهرة، وبالخصوص فئة الشباب، وذلك هروبا من الوضع الأمني للبلاد، وفي المقابل تحقيق طموحاتهم وآمالهم وأحلامهم بطريقة غير قانونية أو غير شرعية، وهذا ما قد يودي بحياتهم في بعض الأحيان في عرض البحر. لذلك ما يمكن قوله أن الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري هي حقيقة وواقع معاش، وهي دائما في تزايد ملحوظ، وهذا ما نلمسه يوميا في الجرائد اليومية، وكذلك وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وأشكالها.

وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال استنطاق الإحصائيات والأرقام المقدمة، وكذلك الوقوف على الجوانب الأمنية للظاهرة.

2. مفاهيم الدرسة :

1.2مفهوم الهجرة غير الشرعية:

لا يوجد هناك تعريفا جامعا ومانعا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أنه اختلفت التعريفات وتعددت ومن بينها:

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية هو مركب من لفظين، " الهجرة " ولفظ " غير الشرعية " والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السياسي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال السبعينيات القرن الماضي[1] .

كما تُعرف الهجرة غير الشرعية هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية، مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا [2].

وتعرف أيضا الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر منها هي: خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير شرعية سواء من غير المنافذ المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع ولكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة، أو خروجه متخفيا[3] .

أما المنظمة الدولية للعمل فتعتبر الهجرة غير الشرعية :[4]هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية ، و يقصد هلى هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعين كلا من:

–الاشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية و خلسة من الرقابة المفروضة.

–الأشخاص الذين ترخص لهم العمل بموجب عقد ، و يخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

–الأشخاص الذين يدخلون اقليم دولة ما بصفة قانونية و بترخيص اقامة ثم يتخطون مدة اقامتهم و يصبحون في وضعية غير قانونية.

2.2 المفهوم الإجرائي:

إجرائيا يمكن أن نعرف الهجرة غير الشرعية هي انتقال فرد من موطنه الأصلي إلى مكان آخر وبطريقة سرية وغير قانونية، وذلك هروبا من الأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشها في موطنه بطالة، تهميش، فقر، محسوبية، الإرهاب، العنف...)، من أجل أن يحظى بامتيازات اقتصادية وحتى اجتماعية، وكل ذلك من أجل تحقيق أحلامه وأماله وطموحاته، والبحث عن حياة اجتماعية كريمة.

3.2 الحرقة :

يعرف سليمان بن داود الحرقة أنها كلمة مشتقة من الفعل " حرق " و تعني الحرق و المحارق و هذا يعني العبور بصفة غير شرعية لحاجز، طابور من الأشخاص أمام دكان ، ادارة ، مصلحة الجمارك ، قنصلية ، ... من أجل الوصول الى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد ، مثلها مثل العبور عبر البحر المتوسط ، و هذا حتى يجدوا أنفسهم في الطرف الأخر من الحدود ، كمهاجرين غير شرعين في انتظار تسوية وضعيتهم حتى يتسنى لهم أن يعيشوا بسلام و حتى يكونوا مثل باقي المهاجرين الشرعين[5].

3. أنواع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

1.3الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى الداخل:

أصبحت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي نقطة عبور، ومقصد الأفواج من الأجانب الأفارقة والمغاربة، وقد أصبحت تحتضن حدودا بل قبائل من المهاجرون يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، ووجدت هذه الأفواج مجالا لتحركها ومرورها في ولايات الجنوب الكبير مثل إليزي، تمنراست وأدرار، وكذلك بعض مناطق الغرب الجزائري مثل مغنية وتلمسان، حيث أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة [6].

وحسب تقرير جريدة النهار بعنوان " السلطات العليا تنتظر في ملف طرد 700 لاجئ مالي من 03 ولايات جنوبية "، حيث علمت من مصادر أمنية مطلعة أن وزارة الدفاع الوطني تلقت تقارير أمنية من قادة المراكز الأمنية الحدودية... تتمحور حول نشاط لاجئين ماليين يعملون كخلايا قائمة لحساب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا...، وفور تلقيها تقريرا مشتركا من طرف الأجهزة الأمنية أمرت بإبلاغ القيادة الفرعية المسؤولة عن نشاط الوحدات الحربية المنتشرة عبر إقليم دائرة برج باجي مختار بولاية أدرار حول قضية 700لاجئ مالي ينتقلون على مستوى الولايات الجنوبية من بينها تمنراست، ورقلة بالإضافة إلى إليزي [7].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى الداخل موجودة ومتجسدة على أرض الواقع وهذا ما أشارت إليه الإحصائيات السابقة.

2.3 الهجرة غير الشرعية من الداخل إلى الخارج:

إن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى التي شهدت ظاهرة غريبة ودخيلة ألا وهي الهجرة غير الشرعية، والتي ظهرت بقوة خاصة في فترة التسعينيات أو ما سميت بفترة العشرية السوداء مرحلة العنف والإرهاب، وهذا ما جعل الشباب الجزائري يجازف ويغامر بحياته باتخاذ قرار الهجرة نحو الخارج، وذلك هروبا من الأوضاع الأمنية والاجتماعية المزرية في بلادهم، ولذلك سمي هذا النمط من الهجرة السرية من الداخل إلى الخارج، أي أنها تخص أفراد ومواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج[8] .

وعليه يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية من الجزائر نحو الخارج يرجع إلى مجموعة من الدوافع والأسباب، تفرض على الشباب اللجوء إلى بلاد آخر قصد البحث عن ما يحقق أهدافهم وطموحاتهم المستقبلية.

4 .عوامل وأسباب الهجرة غير الشرعية:

توجد هناك جملة من العوامل والأسباب التي تدفع لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فمنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، وهناك ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وهناك ما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.

1.4العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من بين الدوافع والعوامل التي تجعل الأفراد يلجؤون إلى الهجرة غير الشرعية، وعليه يمكن حصر وتلخيص هذه الجملة من الأسباب في البطالة الفقر وانخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم، وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور الزهيدة [9]. والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى تَعرف فيه نسبة البطالة تزايدا ملحوظا ومستمرا، وهذا الأمر الذي يدفع الشباب الجزائري البحث عما يسد احتياجاتهم المادية والعيش حياة كريمة، وبالتالي تتبلور لديهم فكرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من أجل تحقيق أمالهم وطموحاتهم المستقبلية، لكن للأسف يحدث عكس ذلك جراء الهجرة غير الشرعية فالعديد من الشباب يموت جراء ذلك في عرض البحر، ومن هنا يمكن تطبيق المثل الجزائري المتردد بين ألسنة الشباب الجزائري " يكولي الحوت وما يكلنيش الدود"

2.4 العوامل الاجتماعية:

ترتبط العوامل والدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة وكذلك الفقر على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات وآثار اجتماعية ونفسية، وأمنية سلبية في نفس المجتمع.

فقد فسر هوفمان الهجرة كعملية تفاعل اجتماعي بين الانسان و النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع و التي لا تتيح له فرصة تحقيق كفاءته و الاستفادة من قدراته المختلفة بصورة مناسبة مما يجعله يعاني توترات داخلية لعجزه من احداث تغيرات اجتماعية جذرية باجراءات من الداخل ، لهذا فان الفرد يلجأ الى الهجرة كوسيلة للتخلص من هذه التوترات و تحقيق المكانة الاجتماعية التي ينشدها في اطار المكان الذي يهاجر اليه ، و قد أشار هوفمان الى أمثلة عديدة لهجرات دولية من تركيا الى المانيا و من الجزائر الى فرنسا و من ايطاليا الى سويسرا [10].

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول بأن العوامل الاجتماعية هي وليدة العوامل الاقتصادية، حيث أنه بفعل هذه الأخيرة تحدث عدة مشاكل اجتماعية، ما تجعل الأفراد يلجؤون للهجرة غير الشرعية، وذلك من أجل تحقيق أحلامهم في بلاد المهجر.

3.4 العوامل السياسية والأمنية:

تعد الأسباب السياسية والأمنية من بين أبرز العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية، وحتى الأمنية على أنها سبب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ومازلت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية، وبالخصوص تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات، والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية، وكذلك منظمة العفو الدولية[11].

وفيما يتعلق بالجزائر فإن التحولات والتغيرات التي شهدتها في فترة نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات، والاتجاه إلى التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من أحداث عنف وشغب وتخريب وعمليات إرهابية شنيعة فيما يعرف بفترة العشرية السوداء، وارتباطه بالأزمة السياسية التي خلفت ضحايا ومفقودين ومهاجرين [12].

وعليه يمكن قول أن الجزائر كمثيلتها من البلدان الأخرى عانت الكثير بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية ونخص بالذكر فترة العشرية السوداء التي خلفت العديد من المشاكل وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية.

4.4العوامل الجغرافية والديموغرافية:

إن للعوامل والأسباب الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج، حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف والكوارث الطبيعية تشكل عائقا للسكان، فالفيضانات والبراكين والزلازل والقحط والجفاف والأوبئة والأمراض كلها تدفع السكان إلى الهجرة، وبما فيها الهجرة غير الشرعية [13].

وفي المقابل نجد العوامل الديموغرافية تعتبر أيضا من العوامل المحفزة على هجرة السكان، فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية، والظروف السياسية غير المستقرة. جميعها تتضافر لتجعل من الهجرة غير الشرعية حقيقية وواقع معاش عبر مختلف مجتمعات العالم بما فيها الجزائر[14] .

5. قراءة إحصائية لواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

لقد أفادت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في تقرير تلقت الأناضول نسخة منه إن " قوات حرس الشواطئ التابعة للقوات البحرية سجلت إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 665 مهاجر غير شرعي منذ 01 جانفي إلى غاية 30 يونيو من سنة 2017 حاولوا الهجرة من سواحل الجزائر الممتدة على مسافة 1200كلم لمراقبة بحرية وجوية. ونهاية ديسمبر 2016 ذكر تقرير لنفس المنظمة أن "مخفر السواحل التابع للقوات البحرية الجزائرية، أحبط منذ مطلع يناير من العام 2016، محاولات هجرة غير شرعية لألف و206 شخص."

أما بالنسبة عن المرتبة التي احتلتها الجزائر فيما يخص الظاهرة (الهجرة غير الشرعية)، فقد احتلت المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وذلك بمعدل 06% من مجموع المهاجرين الذين عبروا البحر البيض المتوسط إلى أوروبا، وذلك بين شهري جويلية وسبتمبر من سنة 2017، وهذا حسب التقرير الصادر من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ووفقا لذات المصدر السابق فإن معدل الهجرة غير الشرعية للجزائريين نحو أوروبا يضع الجزائر في المرتبة الخامسة بعد سوريا بـ 15%، تليها المغرب بـ 09%، ثم تليها كل من نيجيريا والعراق بنسبة 07%. كما أنه تم تسجيل عبور 29.700 مهاجر من مختلف الجنسيات عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا بإيطاليا وإسبانيا خلال الربع الثالث من سنة 2017، من بينها 7.800 حراق إلى إسبانيا، و21.700 حراق نحو إيطاليا، فيما وصل عدد المهاجرين إلى هاتين المنطقتين 122.200 مهاجر خلال سنة2017 [15] .

و الشكل التالي يبين عدد المهاجرين من دول الساحل الافريقي نحو اوروبا من 2016 الى 2018 [16].

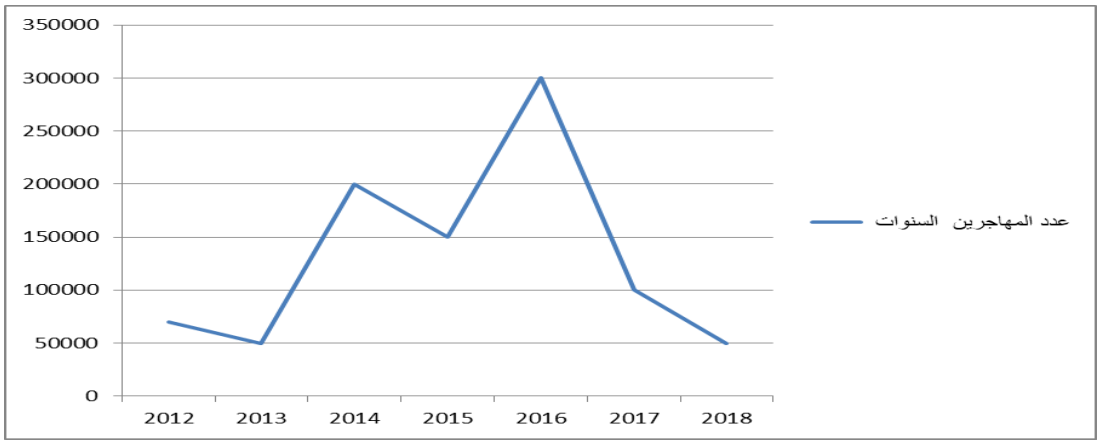

المصدر : المنظمة الدولية للهجرة من 2016 الى 2018.

كما نجد البيانات الصادرة عن "الدفاع الجزائرية"2020 صرحت أنه " أحبط حراس السواحل ومصالح الدرك محاولات هجرة غير شرعية وإنقاذ 112 شخصاً كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع بكل من وهران وعين تموشنت

ومستغانم وتلمسان الواقعة غربي البلاد، فيما تم توقيف 67 مهاجرا غير شرعي من بكل من تلمسان (غرب) وأدرار والوادي وغرداية (جنوب) والطارف وتبسة (شرق).

وخلال الفترة الممتدة من 10 إلى 17 نوفمبر2020 ، تمكنت قوات خفر السواحل والدرك من إحباط محاولات هجرة غير شرعية وإنقاذ 290 شخصاً كانوا على متن قوارب مطاطية وقوارب تقليدية الصنع بـ8 محافظات من شرق إلى غرب البلاد مروراً بوسطها [17].

ووفقاً لآخر أرقام قدمتها الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود المعروفة بـ"فرونتكس" 2020 فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين السريين الذين سلكوا طريق غرب البحر المتوسط باتجاه إسبانيا نحو 5225 "خلال الأشهر الثمانية الأولى" من 2020، مقابل 865 باتجاه وسط البحر المتوسط نحو إيطاليا. [18]

كما كشف تقرير حديث لوكالة مراقبة الحدود الأوروبية "فرونتكس" أن 67% من المهاجرين غير النظاميين القادمين إلى إسبانيا حتى نهاية يوليو الماضي 2021 عبر البحر المتوسط، كانوا من الجزائر. وأشار التقرير إلى أن "محور الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط نحو إسبانيا شهد العام الجاري حتى نهاية يوليو وصول 7040 مهاجرا غير شرعي عبر 1380 عملية وصول". ولفت التقرير إلى أن "المهاجرين الجزائريين شكلوا ثلثي القادمين إلى سواحل إسبانيا خلال هذه الفترة من إجمالي 7040 مهاجرا، وبموجب هذه البيانات فعدد الجزائريين الذين وصولوا إسبانيا عبر المتوسط خلال السنة الجارية بلغ 4717 مهاجرا غير شرعي[19].

ما يمكن قوله من خلال المعطيات المعروضة أن الجزائر تحتل مركزا متقدما من حيث الهجرة غير الشرعية، وهذا ما لمسناه من خلال الإحصائيات السابقة ، الملاحظ أن أرقام الهجرة غير الشرعية في ارتفاع مستمر وهذا ما لمسناه عبر السنوات المتتالية.

بما أننا لم نستطع الحصول على الاحصائيات من طرف الهيئات الرسمية ، نجد الإعلام وحتى الجرائد في تكلم دائم ومستمر عن الظاهرة (الهجرة غير الشرعية)، التي أصبحت هاجسا يهدد الحياة الاجتماعية .وبطبيعة الحال ما نلمسه أن اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية يخص بالدرجة الأولى فئة الشباب، وذلك بسبب البحث عن الهوية والترف في بلد المهجر حسب رأيهم، والهروب من الفقر والبطالة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار واللأمن، فجميع هذه العوامل ساعدت في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

و هذا ما أكده رئيس الاتحاد العام للجزائرين بالمهجر سعيد بن رقبة في تصريح لقناة الجزائر 1 أن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في البلاد من طرف الشباب خاصة في السنوات الأخيرة راجعة الى الأوضاع الاقتصادية و السياسية التي كان لها وقع كبير في نفس الجزائرين و احباطهم ، مما جعلهم يتوجهون نحو الشمال للبحث عن العمل و الاستقرار ، ناهيك عن تسريح العمال و تفاقم البطالة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد ، التي نجم عنها كل ما مرده احباط الشباب و انسداد أفقه ، ما جعل الشباب يقتنع من عدم جدوى بقائه في الجزائر و التوجه الى الجنة الموعودة بحس اعتقادهم" ...

كما أوضح الدكتور ناصر جابي، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، بحيث قدم قراءة تفصيلية لتزايد وتيرة الهجرة غير الشرعية من الجزائر باتجاه جنوب أوروبا. وأوضح في تصريح له أن الأمر يتعلق بأسباب عميقة

وموضوعية حاضرة بشكل دائم مرتبطة بواقع المجتمع الجزائري، على عدة مستويات سياسية واقتصادية، وعلى مستوى الشباب.

كما أشار التقرير الصادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان الصادر في 2018 الى تجاوز نسبة البطالة 35 بين أوساط الشباب ...ناهيك عن أزمة السكن التي تعد احدى أهم المشاكل التي يعاني منها الجزائريون ... " باعتبار البطالة من أهم مؤشرات هجرة الشباب كما أشرنا سابقا[20].

فمعظم الدراسات التي تناولت الموضوع (الهجرة غير الشرعية) أكدت بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية من بين الأسباب التي أدت إلى تصاعد وتيرة هذه الظاهرة، كما ما لا يمكن إغفاله هو الجانب الأمني والسياسي، فمثلا المجتمع الجزائري في فترة التسعينيات فترة العشرية السوداء ساهمت بدرجة كبيرة في تصاعد الظاهرة، وذلك لغياب الأمن والاستقرار. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر هي وليدة عدة أسباب وعوامل.

6. قراءة في الجوانب الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن موضوع الهجرة غير الشرعية من بين الظواهر الاجتماعية التي أثارت جدلا كبيرا بين كافة دول العالم، حيث أن معظمها ركزت على الجانب الأمني كوسيلة وسبيل لوضع حد لهذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة.

والجزائر كمثيلتها من دول العالم ركزت اهتمامها على هذه الظاهرة، وذلك من خلال تدعيم حدودها ببطاقات بشرية، وإمكانيات مادية لتطويقها وحمايتها من التسلل عبره إلى إقليم الدولة الجزائرية أو الخروج منه، حيث تم نشر قوات شرطة الحدود على جميع منافذ الإقليم[21]. وذلك من خلال وضع الإجراءات الأمنية المناسبة والتي تتمثل في:

- –تطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير القانوني وغير الشرعي للبشر، والاتجار بالأشخاص، والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.
- –تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين، وتجهيز وسائل المراقبة الحدود.
- –تطوير إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.
- –تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة الوطنية، والهادفة إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.
- –تطوير تعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة المنظمات الإجرامية التي تساهم في تدعيم الهجرة غير الشرعية[22].

كما أن الأجهزة الأمنية الجزائرية في الفترة الأخيرة لجأت إلى تعزيز إجراءاتها لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تأمين السواحل والبحث عن الرؤوس المدبرة التي تقف وراء تهجير الجزائريين من أجل الاستيلاء على أموالهم حتى ولو كان مصير هؤلاء الموت في عرض البحر، كم أن قيادة القوات البحرية الجزائرية قد قررت مضاعفة عدد حراس السواحل المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي، والعمل على عصرنة تقنيات المراقبة مثل الاستطلاع الجوي الذي يسمح بتقصي آثار المهاجرين برا وبحرا [23].

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر كبقية المجتمعات الأخرى سعت جاهدة في اتخاذ جملة من الإجراءات الوقائية والأمنية من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بطرق ووسائل متعددة هدفها الوحيد التقليص من حجم الظاهرة.

7.خاتـــــــمة:

وعليه ما يمكن قوله في الأخير أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري أصبحت حقيقة وواقع معاش ساهمت في ظهورها مجموعة من الأسباب والعوامل اجتماعية اقتصادية وديموغرافية، كذلك سياسية وأمنية. وهذا ما أشارت إليه الإحصائيات المقدمة، حيث أن الجزائر أصبحت تحتل مركزا متقدما عالميا فيما يخص هذه الظاهرة.

وعلى هذا الأساس يجب تضافر الجهود الأمنية، ووضع الميكانيزمات الكفيلة من طرف الجهات المعنية للحد أو التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت هاجسا يهدد الحياة الاجتماعية، ووضع أنجع السبل لمكافحة الهجرة غير الشرعية بمختلف أشكالها وصورها.

8. قائمة المراجع:

1- رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر ، 2012، ص 14

2- أمير فرج يوسف ، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والبرتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 21.

3-حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، مصر، د.ن ، ص 04.

4 -Bureau international du travail ; une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée ; conférence internationale du Bit 92em session ; rapport n6 Genéve.2004 ;p 11

5- Slememan ben Daoud ; harraga's ces éternels incompris ; Edition elmaarifa ; Alger ; 2008 ; p 5

6- فتيحة كركوش ، الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مجلة دراسات نفسية تربوية، الجزائر، العدد04، 2010، ص 45.

7- محمد الزاي، علاقة الإرهاب بالهجرة غير الشرعية، جريدة النهار،العدد 1840،2013، تاريخ الاطلاع ، 2022/05/10 ، ص 12

8- فتيحة كركوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

9- حمدي شعبان ، مرجع سبق ذكره ،ص 6.

10- فتيحة كركوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

11 – رياض عواد ، هجرة العقول، دار الملتقى للطباعة والنشر، سوريا، 1995، ص 70.

12 – سليمان الرياشي وآخرون،الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1999، ص 184.

13- رشيد ساعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

14 . نفس المرجع ، ص 66.

15- –الجزائر إحباط 665 محاولة للهجرة غير الشرعية، سحب من الموقع:
https: // www.al. Shar. Com/article.، يوم 2019/08/10. تاريخ الاطلاع 2022/05/15.
16 – نسيسة فااطمة الزهراء، الهجرة غير الشرعية و انعكساتها على الامن القومي المغاربي ، دار ألفا الجزائر ، 2020، ص 351.
17- –الهجرة السرية تنشط في الجزائر2020/11/27 ، https://al-ain.com/article/algeria-illegal-immigration-security، تاريخ الاطلاع 2022/06/02 .
18- نفس المرجع .
19-- https://arabic.rt.com/middle_e/تقرير تقرير-وصول-مهاجر-جزائري-غير-نظامي 2021/08/16 تاريخ الاطلاع 2022/06/06.
20- نسيسة فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ، ص 359.
21- –عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 57.
22- رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره ، 94.
23- –علي هاشم يوسفات، مبارك بن الطيبي، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر: قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 345.